ثم قال ايها الناس ان الرجم رجمان رجم سر ورجم علانيه فرجم السران يشهد الشهود فيبدأ الشهود فيرجمون ثم يرجم الامام ثم الناس ورجم علانيه ان تشهد المراه على نفسها بما في بطنها فيبدأ الامام فيرجم ثم يرجم الناس الاوائي راجم فارجموها فرجمي بحجر فيها اخطا اذ بها وكان مزاضوب الناس رجمة ولم يرع عن احد من الصحابه خلافه فجرى مجرى الاجماع في كونه حجة دل ذلك على ان الرجم اذا ثبت بالاقرار فاول من يرجم الامام ثم الناس وهذا اذا حضر الامام فاما اذا لم يحضر جاز له ان يستخلف كما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر برجم ماعز ولم يحضر وامر انيسا الاسلمي برجم امراه ولم يحضر فدل ذلك على ما قلناه

خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في المراه التي اعترفت عنده بالزنا لعله تابت توبة لو تابها اهل المدينه لغفر لهم وروي مثل ذلك في ماعز وقد حبه مما جميعا وروي ان شراحبه الهمدانيه اتته فقالت لعلي علم طهرني فدل ذلك على ان حد الزنا والسرقه لا يسقطان بالتوبه

خبر وروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لماعز لعلك قبلت لعلك لمست وروي ان عليا عليه السلام قال للهمدانيه حين اقرت بالزنا لعلك غصبت نفسك وروي ان عمر جاء بامراة جبلي بالموسم تبكي فقال لوازنت فقال عمر ما يبكيك فقالت المراة ربما استكرهت على نفسها لما قتلها ذلك فاخبرت ان رجلا ركبها وهي نائمه فخلى عمر سبيلها دل ذلك على ان الحد لا يقام الا بشهادات وعلى انه يستحب للقاضي اهلها ما يسقط به الحد

خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يقام الحد في المساجد ولا يقتل الوالد بالولد وفي

خبر اخر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانكم المان قال وا قامة حدودكم

باب حد السرقة

السرق من اموال المسلمين لغير حق معلوم تحريمه مع فقد الاضطرار من ضرورة الدين ففاعله مع اعتقاده لتحريمه فاسق باجماع المسلمين ومستحله مع الاختيار كافر بيقين والاصل في وجوب الحد فيه الكتاب والسنه والاجماع اما الكتاب فقول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واما السنه فما روي ان صفوان بن اميه سرق رداء من تحت راسه في مسجد المدينه وهو نائم فانتبه فتاح السارق وجي به الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر بقطع يده وروي انه نام في المسجد فتوسد رداه فجاء سارق فاخذ رداه

من تحت راسه فاخذ صفوان السارق فاتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يده فقال صفوان ما اردت هذا هو صدقة له فقال صلى الله عليه وآله وسلم هلا قبل ان تاتيني به واما الاجماع فلا خلاف ان السارق يقطع على الجمله

خبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم رفع القلم عن ثلثه ذل ذلك على ان من ليس ببالغ عاقل فلا حد عليه فخرج من ذلك الصبي والمجنون فاما غرم المال فيلزم في مالهما فاما ما روي عن علي عليه السلام انه كان يقرض ناعل الصبي اذا سرق فلم تصح عنه ايمنا عليهم السلام

خبر وروى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتي بعبد قد سرق فوجد به لم تجض فلم يقطعها دل ذلك على ما قلناه ولا قطع على مكره لقوله صلى الله عليه وآله وسلم رفع عن امتي الخطا الخبر ودل قوله تعالى والسارق والسارقه الاية على دخول كل بالغ عاقل في حكم ذلك متى سرق على الوجه الذي نبينه وان النساء والمماليك كالرجال الاجماع في القطع

خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا تقطع اليد الا في ربع دينار او عشره دراهم وافقه علي عليه السلام

خبر وروى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه قال لا تقطع اليد الا في عشره دراهم

خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا تقطع السارق في دون ثمن المجن

خبر وعن عائشه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا فيما يبلغ ثمن المجن فما فوقه

خبر وعن ابن الحبشي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا في ما تقطع فيه يد السارق ثمن المجن

واختلف الناس في ثمن المجن فروى ابن عباس ان قيمته عشره دراهم وفيه اقوال اخر يخالف بعضها بعضا وما قلناه هو اكثر ما قيل في ذلك يجب الاحتياط بالاكثر لان الحد يدرء لاكونه اثباتها الا توقيفا او اجماعا وقد حصلا فيما قلناه ولم يحصلا فيما دونه ودرهم السرقه هو ثماني واربعون حبه من الشعير الوسط وزنها الزكاه اثنان واربعون حبه كما تقدم وتعتبر في نصاب السرقه وهي عشره دراهم الفضه النقيه من الغش

خبر وسئل عن جريسة الجبل فقال صلى الله عليه وآله وسلم فيها غرامة مثليها وجلد نكال واذا اواه المراح وبلغ ثمن المجن ففيه القطع رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس في الماشيه قطع الا ما اواه المراح وفي الثمر المعلق الا ما اواه الجرين

خبر وروي الهادي باسناده الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا قطع في ثمر ولا كثر قال الهادي علم الثمر الذي لا يقطع فيه فهو ما كان في اكمامه معلقا والكثر فهو الجمار الذي يوخذ من راس النخله فاما اذا كان في جرين فسرق منه ما يساوي عشره دراهم وجب عليه فيه القطع ويدل على صحة ما قاله الهادي عليه

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1